

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٥٣١
بتاريخ:	٢٠٢٠/٨/١٥
ملف رقم:	٤٥٩٠/٢/٣٢



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة  
رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

### السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٢١٠) المؤرخ ٢٠١٦/١٠/١٧، بشأن النزاع القائم بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر والوحدة المحلية لمجلس مدينة أبو تيج بمحافظة أسيوط، بخصوص إلزام الوحدة المحلية برد قطعة الأرض الكائنة بدائرة مدينة (أبو تيج) وبالبالغة مساحتها (٩٥٣١) متراً مربعاً، وبطلان جميع عقود الإيجار التي تم إبرامها بشأنها، ورد جميع المبالغ التي تم تحصيلها إلى الهيئة.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه تم التعاقد بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وجمعية رجال الأعمال لاستغلال مساحة (٢٣٢٠) بالعدد رقم (١٣٧٤) لسنة ٢٠١٥، إلا أنه عند تقدم الجمعية لاستخراج التراخيص رفض مجلس مدينة أبو تيج استخراجها، على سند من أن الأرض المذكورة مملوكة لمجلس مدينة أبو تيج، فاتخذت الهيئة الإجراءات القانونية التي انتهت بإصدارها قرار الإزالة رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥ لتعدى مجلس المدينة على أملاك الهيئة بإقامة موقف سيارات بمساحة (٢١٤٣١) وعمارات سكنية بمساحة (٣٠٠×٢٧) على سند تملك الهيئة للأرض محل النزاع بموجب الذكريتو الصادر بتاريخ ١٨٩٠/٤/٨ باعتبار خط السكة الحديد المزمع إنشاؤه بين أسيوط وجرجا من المنافع العمومية. وبتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٢ وافق المجلس التنفيذي لمحافظة أسيوط على تخصيص مساحة (٢١٣٠٠) بجوار موقف سيارات أبو تيج خلف سنترال أبو تيج لإنشاء سوق للبااعة الجائلين، على سند من أن المحافظة تضع يدها على الأرض موضوع النزاع منذ أكثر من خمسين عاماً، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لإبداء الرأي القانوني فيه.

وقد عُرض النزاع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨ والتي قررت فيها تأجيل نظره إلى جلسة ٢٠١٨/٢/٢٨ لتعقد إدارة الفتوى تقريراً تكميلياً في الموضوع بعد استيفاء مذكرة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر تتضمن تحفظات الأرض موضوع النزاع، ومساحتها، وما إذا كانت



٢٠١٦

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٥٩٠/٢/٣٢

(٢)

تدخل ضمن الأراضي المخصصة لإنشاء خط السكة الحديد المزمع إنشاؤه بين أسيوط وجرجا، وذلك بالذكريتين الصادر بتاريخ (١٨٩٠/٤/٨)، وكذا لتوضح الهيئة سند ملكيتها للأرض موضوع النزاع، وليقدم مجلس مدينة أبو تيج عقود الإيجار المبرمة في شأن الأرض موضوع النزاع، وفي معرض استيفاء إدارة الفتوى للبيانات والمستندات التي ارتأتها الجمعية العمومية، لم يقدم أي من طرفي النزاع المستندات المطلوبة منه، فعرض النزاع مرة أخرى على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٣ من مايو عام ٢٠١٨م، الموافق ٧ من رمضان عام ١٤٣٩هـ، حيث انتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة برئاسة أحد ممثلي الهيئة المصرية العامة للمساحة، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع، تكون مهمتها تحديد موقع الأرض موضوع النزاع، وبيان مساحتها، وما إذا كانت تدخل ضمن الأراضي المخصصة لإنشاء خط السكة الحديد بين أسيوط وجرجا الصادر في شأنه الذكريتين سالف الذكر، والمستندات الدالة على ذلك بالتفصيل، على أن تقدم اللجنة تقريرها للهيئة عارضة النزاع لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠١٨/٧/١٢ تمهيداً للفصل في النزاع، ولم يودع ذلك التقرير حتى تاريخه.

ونفيد: أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١١ من يوليو عام ٢٠٢٠م الموافق ٢٠ من ذي القعدة عام ١٤٤١هـ، فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.

ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدني قد طلبت من الهيئة القومية لسكك حديد مصر بكتبها أرقام: (١٠٧) المؤرخ ٢٠١٩/١/٢١، و(٣٨٠) المؤرخ ٢٠١٩/٤/١، و(٥٨١) المؤرخ ٢٠١٩/٥/١١، و(٨٣٥) المؤرخ ٢٠١٩/٧/١٣، و(١٢٠٢) المؤرخ ٢٠١٩/١١/٩، و(١٢٧٧) المؤرخ ٢٠١٩/١١/٢٣، موافاة الإدارة ببعض المستندات وسبب امتناعها عن سداد قيمة تكاليف الرفع المساحي لأرض النزاع اللازم لعمل اللجنة المشكلة طبقاً لقرار الجمعية العمومية سالف البيان، إلا أنها لم ترد بالمطلوب أو بتقرير اللجنة، وإنما ردت ببعض المستندات التي كانت تحت نظر الإدارة، مما حدا بإدارة الفتوى إلى إعداد تقرير بانراى القانوني للعرض على الجمعية العمومية بحفظ الموضوع، وتم عرض النزاع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢، فقررت تأجيل نظره إلى جلسة ٢٠٢٠/٣/٢٥ لإعداد تقرير تكميلي في الموضوع بعد استيفاء التقرير المعد بمعرفة اللجنة المشكلة بقرار الجمعية العمومية بجلسة ٢٠١٨/٥/٢٣، وبناء على ذلك طلب المكتب الفنى للجمعية العمومية لقسمى الفتوى



٢٠٢٠/٣/٢٥

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٥٩٠/٢/٣٢

(٢)

والتشريع من رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر بكتابه رقم (١٤٨) المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ والاستعجال رقم (٤١٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٢/٢٩ موافاة الجمعية العمومية بتقرير اللجنة المشكلة لبحث النزاع لإبداء الرأى في الموضوع المائل، إلا أنه لم تواف الجمعية بتلك البيانات والمستندات؛ الأمر الذي ينبئ عن العدول عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٨ / ١٥ / ٢٠٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع  
المستشار  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢٠